المقاربات المنهجية لفهم وتفسير الدوافع السياسية للعنف

الدكتور: **بن صغير عبد العظيم**
أستاذ محاضر " أ "

الدكتور: **فوزي نور الدين**
أستاذ محاضر " أ "

قسم العلوم السياسية / كلية الحقوق و العلوم السياسية
- جامعة محمد خيضر/ بسكرة –

ملخص:

تبحث هذه المقالة في المقاربات المنهجية التي تفسر الدوافع السياسية للعنف،على اعتبار أن هذا الأخير من أخطر الظواهر وأكثرها انتشارا في المجتمعات وأن تداعياتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والنفسية تؤثر على استقرار الدولة والمجتمع، وعليه فان مقاربة شاملة لتفسير الظاهرة وفهمها هي جزء من اليات معالجتها.

Résumé:

Cet article examine les approches méthodologiques **Ce** qui explique les motivations politiques de la violence. Parce que la violence c’est le plus grave phénomène dans les communautés Ce qui affecte la stabilité de l'Etat et de la société.

مقدمة :

تعتبر ظاهرة العنف في المجتمع من أخطر الظواهر وأكثرها انتشارا على الأطلاق ،وذلك لتعدد الأسباب والدوافع والمبررات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية التي تقف وراء بروز هذه الظاهرة ،وتوظيفها بأشكال مختلفة من اجل تحقيق اهداف سياسية أو مصلحية أو ذرائعية ، ومهما تكن الحالة المقصودة بالدراسة فان العنف هو استخدام او التهديد باستخدام القوة بطريقة مباشرة او غير مباشرة أو بطريقة منظمة او فوضوية ، لإنجاز أهداف معينة ،سواء تم ذلك من طرف فرد،أو جماعة ،او دولة، بشكل سري أو علني ،وعليه فان تركيز البحث عن القوة الدافعة للعنف يساهم بشكل واسع في ازالة الحالة المهدة للعنف ، ويصف العلاج المناسب للقضاء على الأسباب الحقيقية المنتجة لهذه الظاهرة ،ولما كانت هده الدراسة تبحث عن الدوافع والأسباب السياسية التي تقف وراء نشوء ظاهرة العنف وانتشارها في المجتمعات المختلفة،فيمكن تصنيف هذه الدوافع الى العناصر التالية:

أولا : دوافع مرتبطة بالعجز الوظيفي للنظام السياسي .

ثانيا : دوافع مرتبطة بالتعبير عن المصالح وتحويلها.

ثالثا : دوافع مرتبطة بمخرجات النظام السياسي .

رابعا: دوافع مرتبطة بالقدرة الاستجابية للسلطة.

يقف وراء كل سلوك أو تصرف دوافع وأسباب تفسر لماذا قام الشخص بالفعل و انتهج هذا السلوك،و ظاهرة العنف تقف خلفها كما اشرنا سابقا جملة أسباب و دوافع يجب تحديدها بشكل واضح للوصول إلى جوهر الحلول. ومعرفة العلاج المناسب والوقاية من تفشي انتشار هذه الظاهرة التي تحطم التماسك الاجتماعي و تهدد الأمن و السكينة العامة، و تقضي على التنمية من خلال الآثار المدمرة للعنف، و في إطار بحثنا عن الدوافع و الخلفيات السياسية المسببة للعنف، يمكن أن نعتمد على مقاربتين منهجيتين في تحليل و تفسير الدوافع السياسية للعنف :

المقاربة الأولى: المقاربة النسقية لديفيد استن، على اعتبار أن العنف هو اختلال لتوازن النظام السياسي، ومن خلال تفاعلات الأنساق الفرعية في ما بينها في إطار متغيرات البيئة الداخلية و الخارجية. كيف يستعيد النظام السياسي توازنه المفقود.

المقاربة الثانية : هي المقاربة البنيوية الوظيفية لغبريال الموند التي تكشف عن كفاءة و قدرات الأنظمة السياسية و الاقتصادية من خلال الوظائف التي يؤديها النظام السياسي التي تعتبر ضرورية لبقاء و استمرار بنية و هياكل كل النظام. وعليه سوف نحاول تسليط الضوء على أهم الدوافع السياسية

المؤدية لانتشار ظاهرة العنف سواء كان رسميا أو رمزيا أو هيكليا أو

فوضويا.

أولا: الدوافع المرتبطة بالعجز الوظيفي للنظام السياسي

إن عجز النظام السياسي و عدم مقدرته على القيام بوظائفه الأساسية في توفير الأمن و الحماية و الخدمات العامة،و الغذاء و ضروريات العيش الكريم للمواطن.فضلا عن القيام بوظيفة الدفاع و تحقيق العدالة ،و ضمان السلم الاجتماعي و الديمقراطي.

هذا كله يكرس العوامل المسببة للعنف، و يخلق بيئة مساعدة لنمو هذه الظاهرة ،و يمكن حصر أهم عناصر العجز الوظيفي للنظام السياسي في :

1. **انعدام العدالة في التوزيع :**و التي تؤدي حتما إلى التفاوت الاجتماعي ، و انهيار للطبقة الوسطى التي تحافظ على التماسك الاجتماعي و التوازن الاقتصادي . فسوء توزيع الثروات الوطنية و نصيب الفرد منها يودي إلى ظهور فئات مهمشة معزولة، يتولد لديها شعور بالحرمان و الكره و الحقد من الفئات المستفيدة من الريوع و الثروات و يتحول الكره إلى سلوك انتقامي يعبر عنه باستخدام القوة أو التهديد باستخدامها إما بشكل جماعي أو فردي، منظم أو عفوي.

2. **عجز و إخفاق مخططات التنمية**: فمعظم البلدان التي أخفقت في مشاريع التنمية و عجزت عن توفير الرفاه الاقتصادي لمجتمعاتها تعيش تحت وطأة هذه الإخفاقات ، من خلال انتشار الفقر و البطالة و تدني مستوى المعيشة ، و تزايد مظاهر الاستفزاز الاجتماعي و انهيار قيمة العمل و تدهور المرافق الحكومية و الخدمات العامة ،و تكدس الإحياء العشوائية في المدن ، بالإضافة إلى زيادة خريجي المدارس و الجامعات في مقابل انعدام الوظائف و محدودية سوق العمل ، و عادة ما تمثل تيارات الغضب و العنف لدى الشباب رد فعل نفسي للأوضاع المتردية التي تحييها المجتمعات التي تعيش حالات الإخفاق و الفشل.

3. **الشعور بالغربة و الإحباط و عدم الثقة**: الناتجة عن عدم مقدرة النظام السياسي على توفير أجواء الولاء السياسي للمواطن لدولته. وعدم إشباع حاجته الأساسية في المجال السياسي و التربوي و الاقتصادي، فيتحول إلى لقمة صائغة سهلة الانخراط في أعمال عنف.

ثانيا: دوافع مرتبطة بالتعبير عن المصالح وتحويلها

من المسلم به أن المطالب الاجتماعية للمواطن يتم التعبير عنها و نقلها عبر الوسائط السياسية المتمثلة في الأحزاب السياسية و جماعات المصالح و منظمات المجتمع المدني و الحركات الجمعاوية . فكلما كانت هذه الوسائط تؤدي أدوارها ووظائفها في اتجاه تأطير المطالب و الحاجات

الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية للمجتمع و تحويلها بشكل منظم و التعبير عنها بصيغ واضحة بعد تربيها و تصنيفها و إيصالها للحكومة لتحويلها إلى سياسات و قرارات تعبر عن الحاجات الأساسية للمواطن. غير أن هذه العملية قد يعتريها فشل أو إخفاق أو عجز ، فتتكدس المطالب و الحاجات و تزداد الهوة اتساعا بين المواطن و السلطة ، و يمكن تلخيص أهم الدوافع المرتبطة بالتعبير عن المصالح و تحويلها في ما يلي :

1. **زيادة الاحتقان السياسي** : من خلال انسداد قنوات الحوار و التعبير عن الرأي و الفكر دون التعرض للإقصاء و الإبعاد، وعدم السماح للقوى و الحركات السياسية بالتعبير عن نفسها بحرية و استقلالية ، لان غلق كل قنوات التعبير الشرعي و القانوني يكون حافزا لتحريك العنف لدى فئات عريضة من المجتمع و في الوقت نفسه فان إغلاق منفذ الحوار يشكل حزمة تمنع القوى السياسية و الاجتماعية من تنمية ذاتيتها الفكرية و السياسية ، بحيث تطرح بدائل للإصلاح السياسي و النظم الفاسدة القائمة في المجتمع.

2. **غياب التداول على السلطة :** إن انعدام التداول و التغيير في الأدوار بين السلطة و المعارضة و محاولة الإبقاء على نمطية العملية السياسية ، بالمحافظة على نفس المنهج والروح مع تغيير الوجوه و أحيانا تبقى الوجوه نفسها ، هذا حتما سيؤدي إلى ردود أفعال عنيفة .

3. **غياب الديمقراطية و نظام انتخابي حر** : فالقيم التي تتأسس عليها الديمقراطية كآلية هي أفضل الآليات المتاحة حاليا. فغيابها يؤدي إلى الركود السياسي و الركود يؤدي إلى التسلط و الاستبداد والاستبداد يؤدي إلى العنف، زيادة على عدم وجود نظام انتخابي يضمن التعبير الحر و يفضي إلى تمثيل حقيقي للإدارة العامة.

4. **غياب لدور المجتمع المدني**: إن عدم وجود مجتمع مدني مهيكل و منظم يعبر عن توجهات الأفراد و ايدولوجيا تهم و أفكارهم و طموحاتهم و أرائهم و نتفاعل هذه الأفكار و الطموحات في مؤسسات مجتمعية تعكس التنوع السياسي والفكري للدولة و المجتمع ، إن انعدام هذا الدور للمجتمع المدني ، تكون أمام مجتمع معزول و هامشي يساهم في بناء بيئة تمكينيه العنف.

5. **التسلط و القمع السياسي** :و هي إفراط السلطة في توظيف وسائل الإكراه المادي و أدوات القمع و الإجبار ، في مواجهة المعارضين السياسيين أو حتى الأصوات المطالبة بتوفير ظروف العيش الكريم أو سلب الحقوق المدنية و السياسية للمواطن و الاضطهاد و التعذيب و قمع الهوية الثقافية و الدينية للشعب أو الأمة ،كل هذه الأسباب يمكن أن تخلق ردود أفعال مضادة عنيفة و خاصة الأنظمة البوليسية التي تعتمد على قوات الأمن و أجهزة المخابرات في التحكم و السيطرة ، و تدعي المحافظة على الأمن ، و في الواقع هي من اضعف الأنظمة السياسية على الإطلاق، لان أي هزة اجتماعية مع تزايد

حالات الغضب الشعبي و الانتقام تؤدي إلى إسقاط الحكم و حالة تونس و مصر أحسن مثال على ذلك.

ثالثا: دوافع مرتبطة بمخرجات النظام السياسي

تتمثل المخرجات في مجموعة القرارات والأفعال الإلزامية التي يقوم بها النظام ويتم بمقتضاها التخصيص السلطوي للقيم في المجتمع .يمكن التمييز بين ثلاثة وظائف رئيسية على مستوى المخرجات هي :

أ .وظيفة صنع القاعدة، بما يعنيه ذلك من وضع السياسات واتخاذ القرارات، ويتم ذلك من خلال السلطة التشريعية بالأساس

ب .وظيفة تنفيذ القاعدة: بما يعنيه ذلك من تطبيق القواعد والقرارات ويتم ذلك بواسطة السلطة التنفيذية والجهاز الإداري

ج . وظيفة التقاضي طبقا للقاعدة :بما يتطلبه ذلك من إصدار الأحكام القضائية الملزمة في حالة التنازع حول القواعد [1].

يعتقد البعض أن السبب الرئيسي لعدم استقرار الأنظمة السياسية في العالم الثالث يتمثل في انخفاض الفعالية من جهة، وانخفاض درجة الشرعية من جهة أخرى. فعندما تتدنى شرعية الأنظمة يصعب عليها تحقيق أية كفاءة في الأداء، والأنظمة التي تفتقر إلى كفاءة الأداء تتجه في الغالب إلى تناقص شرعيتها. [2]

إن شرعية الدولة باتت تتضاءل بدرجة كبيرة، بسبب انعدام قدرتها على تقديم الأمن وتلبية متطلبات المواطنة لأفرادها، وبسبب إعادة هيكلة البنية الاجتماعية القائمة، التي قادت إلى تفكيك التكوين التقليدي للطبقة وإعادة تكوينه بطرق جديدة تماما. ويضاعف من أزمة الدولة ،التهديدات المتعددة المنبثقة عن الأزمة الاقتصادية وقيام قطاع غير رسمي على المستويين المحلي والعالمي يقود تجارة عبر الحدود في السلع الاستهلاكية، المخدرات، والأسلحة بما يهدد أمن واستقرار الدولة [3].

تكشف خبرة ما يزيد عن خمسة وثلاثين عاما من الاستقلال عن تعثر محاولات بناء الدولة "الأمة" في البلدان العربية وعن عدم فعالية معظم الأبنية التي أنشأتها الدولة لهذا الغرض، الأمر الذي انعكس على قدرة الدولة على القيام بوظائفها الأساسية والمتمثلة بالأساس في تمثيل المصالح والتنشئة والتجنيد السياسيين.

فالنظم الحزبية التي كان من المفترض –وفق الدستور-أن تقوم بالتعبير عن المصالح المتباينة داخل المجتمع تحولت إما قانونا أو عمليا إلى نظام الحزب الواحدة، وفي ظل تقلص موارد الدولة تحولت نظم الدولة الإدارية من الاضطلاع بمهام صهر المصالح وتجميعها والتعبير عنها إلى أدوات للتمييز والتحيز لصالح فئة بعينها.

وبالنظر إلى هشاشة أبنية الدولة، لم تفلح العديد من دول العالم الثالث في أداء وظيفتي التنشئة والتجنيد السياسيين، حيث تركت هاتان الوظيفتان في كثير من الأحيان للمؤسسات والعلاقات التقليدية خارج الإطار الرسمي للدولة، الأمر الذي زاد من ترسيخ الخلافات والانقسامات.

ونتيجة لفشل الأبنية الرسمية في الاضطلاع بوظائفها، وفي ظل الضعف الهيكلي اقتصاديا واجتماعيا، شهدت هذه الدول عدة أشكال من رد الفعل المجتمعي منها:

- الخروج على الدولة وتحدي شرعيتها وسلطتها، وغالبا ما يقترن ذلك باستخدام القوة المسلحة والعنف .

- السعي إلى الاستيلاء على جهاز الدولة، وذلك على اعتبار أن السلطة والحكم هما الطريق الوحيد لتحقيق مصالح الجماعة.

- الانسحاب من الدولة لصالح أطر وانتماءات أخرى أقدر على تحقيق الحد الأدنى من المصالح [4]

يلخص بعض الكتاب العمليات السياسية التي تحدث في دول العالم الثالث ومنها الدول الإفريقية باعتبارها جهودا من أجل تحقيق المؤسسية والشرعية. إن المؤسسية هي التي تحدد درجة قوة وصلابة الرابطة بين الدولة والمجتمع، ومن هنا فإنها ذات أهمية مركزية للعملية السياسية في النظم السياسية النامية، فكلما كانت الروابط المؤسسية أكثر عمقا وقوة بين الدولة والمجتمع كلما قلت احتمالات البحث عن بدائل سياسية من قبل المحكومين لتغيير السلطة الحاكمة، وعلى العكس فإن هشاشة هذه الروابط وضعفها من شأنه أن يزيد من احتمالات التغيير السياسي، وتكون أبنية الدولة أقل في احتمالات الثبات والاستمرارية [5]

وإذا كانت الآلية التي يمثلها الدستور لم تحقق المؤسسية في دول العالم الثالث، فإن ثمة آلية أخرى أثبتت أهميتها في تكسير الهوة بين المجتمع والدولة وهي الأجهزة البيروقراطية، وغالبا ما تلعب البيروقراطية أدوارا أساسية في تنفيذ الأهداف السياسية، وتحظى بقسط كبير من المشاركة في العملية السياسية. وقد تصبح البيروقراطية المصدر الوحيد للاتصال بين المواطن العادي والحكومة، وهكذا تعد الأداة للمشاركة و للمدخلات السياسية، وقد يتضخم حجم الجهاز البيروقراطي في دول العالم الثالث وفي أدواره والتي قد تمتد إلى مجال التنمية.

لكن البيروقراطية وحدها قد لا تكفي لتحقيق المؤسسية حيث تبرز أهمية عامل الشرعية السياسية. حيث أن اكتساب الشرعية للمؤسسات بما فيها المؤسسات الإكراهية، يعد شرطا أساسيا لاستمرارية النظام، كما يعزز فاعلية وكفاءة مؤسسات الدولة- [6]

رابعا: دوافع مرتبطة بالقدرة الاستجابية للسلطة:

ترتبط القدرة الاستجابية للنظام السياسي بعملية تحويل المطالب من جهة والتغذية الاسترجاعية من جهة أخرى .

تتمثل العملية الأولى في مجموعة الأنشطة والتفاعلات التي يقوم بها النظام ويحول عن طريقها مدخلا ته من موارد ومطالب وتأييد إلى قرارات وسياسات تصدر عن أبنية النظام السياسي وهو ما يعكس مدى استجابة النظام للمطالب البيئة المحيطة به .

أما التغذية الاسترجاعية فهي عملية يتم بمقتضاها تدفق المعلومات من البيئة إلى النظام السياسي من جديد في شكل مدخلا ت وبذلك فهي تعطي الطابع الديناميكي المستمر للنظام وتعمل على تفعيل القدرة الاستجابية للسلطة السياسية فعلم النظام بمدى الاستجابة لقراراته وسياساته يجعله قادرا على تقييم هذه القرارات والسياسات بما يسمح باستمرارها أو تعديلها وتكييفها [7]ترتبط ظاهرة العنف السياسي بجملة من الأزمات التي تتعرض لها الأنظمة السياسية أهمها :

1/أزمة الهوية:

ويقصد بها أن الولاء السياسي للفرد داخل الكثير من البلدان العالم الثالث إنما يتجه إلى جماعته العرقية أو الأولية دون الحكومة المركزية التي يفترض أنها هي المعبر عن الدولة ككل،و هذا يعني أن الهوايات العرقية داخل العديد من بلدان العالم الثالث تكون لها الغلبة على الهوية القومية.

2/أزمة الشرعية:

وتعني افتقار حكم الصفوات داخل كثير من البلدان العالم الثالث إلى رضا الجماهير.

3/أزمة المشاركة:

تشير إلى تدني معدلات مشاركة الجماهير في الحياة السياسية.

4/أزمة التغلغل:

فهي تعني عدم قدرة الحكومات المركزية –داخل الكثير من بلدان العالم الثالث-على التواجد الفعال في مختلف أرجاء الإقليم الذي يناط بها ممارسة سلطاتها فوقه.

5/أزمة التوزيع:

فهي تشير إلى سوء توزيع الموارد و القيم الاقتصادية المتاحة للمجتمع بين مختلف الأفراد و الجماعات المشكلة له ،وما لذالك من آثار سياسية على مجتمعات العالم الثالث [8].

يمثل النظام السياسي التعبير المؤسسي لحركة التفاعلات الاجتماعية والفئوية بين أفراد وفئات المجتمع، وتتوقف استمرارية النظام على قدرة مؤسساته على التكيف مع حركة التفاعلات بما يحول دون صدام المصالح المتضاربة للفئات الاجتماعية المختلفة أو طغيان مصالح إحداها على الأخرى.

إن النظام السياسي في دولة ما يتغير أو ينهار إذا كان التوازن الذي يمثله لم يعد معبرا عن الحقائق الاجتماعية والسياسية، ويستمر أو يبقى في حالة نجاحه في تمثيل التيارات والقوى السياسية في لمجتمع

. كما يرتبط نجاح النظام أيضا بمدى تصديه للتحديات الخارجية التي تواجه المجتمع ككل. فإذا ما عجزت قدرات النظام القائم عن القيام بتلك المهام، يبدأ النظام في التداعي والانهيار، وعادة ما يتم هذا الانهيار من خلال عمل عنيف كثورة أو انقلاب عسكري ينقل النظام السياسي من شكل إلى شكل آخر، فيصبح شموليا أو سلطويا بعد أن كان ليبراليا أو تعدديا والعكس صحيح أيضا.

يعتقد هنتنغتون (S.Huntington) أن انهيار شرعية النظام التسلطي هي نتيجة عجزه عن إيجاد حلول للمشاكل الاقتصادية ورفضه السماح بقدر أكبر من الحريات والمشاركة، ويعتبر أن العجز المستمر عن توفير الرفاهية والرخاء والمساواة والعدالة وكذا النظام الداخلي والأمن الخارجي، يمكن أن يقوض شرعية النظام بمرور الزمن

و تختلف مشكلات الشرعية حسب طبيعة النظام، إلا أن القاسم المشترك بالنسبة للحكومات الديمقراطية هو أن شرعيتها تعتمد على الأداء الناجح، بينما في ظل النظام السلطوي ليس هناك فرق بين شرعية الحكام وشرعية النظام، فالفشل في أداء النظام يعني سقوط كل من الحكام والنظام، ولذلك كان للقصور في الأداء الاقتصادي للنظم الدكتاتورية أثره في ظهور أزمة الشرعية لهذه النظم.

عموما هناك الكثير من الأسباب التي يؤدي توافرها أو توافر بعضها إلى أزمة في شرعية النظام تساهم في تجذير العنف السياسي، يمكن تلخيصها في الآتي:

- هشاشة مؤسسات الدولة وعدم قدرتها على تلبية احتياجات المواطنين، وعلى رأسها المؤسسة التشريعية التي يؤدي عجزها إلى خلق فجوة بين النظام والمجتمع.

- عدم قدرة النظام السياسي على استيعاب التغيرات الجديدة في المجتمع، وفي مقدمتها ظهور فئات جديدة يعجز النظام السياسي عن توفير فرص المشاركة لها، ويحدث هذا بشكل خاص في الفترات التي يشهد فيها النظام السياسي تحولات اقتصادية أو اجتماعية.

- عدم تمثيل النظام السياسي لمختلف قيم ومصالح المجتمع، فالتمييز الذي قد يمارس ضد جماعة معينة يكون سببا في عدم قبول تلك الجماعة للنظام، وتزداد فرص عدم استقرار النظام السياسي بقوة ونفوذ حجم الجماعة أو الجماعات المعارضة له.

- صورة النظام على الصعيد الدولي، فالنظام المعزول دوليا لأسباب مختلفة قد يكون عرضة لدعايات تشكك المواطنين الذين يعيشون في ظله في قدرته وأهلية بقائه، وتزداد أهمية هذا الاعتبار في الوقت الراهن بالنظر إلى الثورة التي يشهدها العالم في مجال الاتصالات، وتتسع فرص حصول ذلك إذا كان هذا النظام يعاني بالفعل من أزمة داخلية.

- مواجهة النظم غير الديمقراطية لأزمات اقتصادية، مما يزيد من أسباب عدم شرعيتها، ويعرضها للمزيد من عوامل عدم الاستقرار، وهذا الوضع قد يكون مدخلا مناسبا لدفع النظام في سبيل التحول الديمقراطي.

الهوامش:

1-جابر السعيد عوض، النظم السياسية المقارنة ، بدون سنة نشر. ص ص ،53-54

2 صمويل هنتنغتون، الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة: عبد الوهاب علوب، الكويت، دار سعاد الصباح، الطبعة الأولى، 1993، ص346..

3- كواميننسن، العولمة ومستقبل إفريقيا ، ترجمة عاشور محمد مهدي ، معهد الدراسات الافريقية :القاهرة 2003 ، ص75.

4- محمد عاشور مهدي، الحدود السياسية وواقع الدولة في إفريقيا، مرجع سابق، ص.244

5- عبد الغفار رشاد القصبي، التطور السياسي والتحول الديمقراطي، المنصورة (مصر)، دار الأصدقاء للطباعة والنشر، 2003 ، ص112.

6- نفس المرجع السابق، ص.114

7- جابر السعيد عوض ، مرجع سابق ،ص ص ،54 ،55

8- احمد وهبان ،التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية ،الإسكندرية:دار الكس لتكنولوجيا المعلومات ،2003، ص67.